جدول رقم 1 : توزيع المدن حسب الحجم فيما بين 1960-2004

السنوات	عدد المـــدن					
حجم المدن	1960	1971	1982	1994	2000	2004
أكثر من 100 ألف	8	10	13	19	24	26
50 إلى 100 ألف	3	6	13	18	19	27
أقل من 50000	96	129	194	171	267	295
المجموع	107	145	220	208	310	348

المصدر : TROIN J.-F. (Sous la direction de), 2002. Maroc, Région Pays, territoires. Maisonneuve &. Larose. Tarik. URBAMA. Paris et Recensement Général de la Population et de l'Habitat, 2004. Services des statistiques. Rabat.

عرفت الظاهرة الحضرية حاليا تطورا مهولا على مستوى المعمور يتجلى في مجمعات حضرية كبرى انطلقت بالبلدان المنخفضة (هولندا - بلجيكا - لوكسمبورغ) وبغرب ألمانيا وانتشرت بضفاف البحيرات الكبرى لكندا وبالولايات المتحدة الأمريكية وقد اتخذت تسميات مختلفة حسب مجالها. من أهم الأمثلة نذكر:

- الميكالوبوليس الأمريكي (يفوق 25 مليون نسمة ويمتد من بوسطن إلى واشنطن).
- الطوكايدو الياباني (تكتل لـ 40 مليون نسمة على مسافة 500 كلم) .

هذا التطور المهول للتمدين يرتبط بأسباب وعوامل متنوعة ومختلفة نسبيا فيما بين مجموعتي الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو.

بالنسبة للمجموعة الأولى فأسباب التمدين هي كالتالي:

- التقدم الصناعي.
- أهمية وتطور وسائل النقل والمواصلات .
- وفرة الفائض في الإنتاج الزراعي.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي.

بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو فأهم أسباب التمدين هي كالتالي:

- الهجرة القروية .
- ارتفاع النمو الديموغرافي .
- تدهور الأوضاع بالمجالات القروية .
- الاستقلال السياسي والاهتمام أكثر بالمدن والمدن الكبرى .
- التهجير القصري بالنسبة لبعض الدول التي تعاني من حروب أو من كوارث.
- توجه استثمارات الجالية المهاجرة نحو المدن وليس اتجاه مجالاتهم الأصلية القروية .

2 - تعدد مشاكل التمدين:

تعاني المدن من مشاكل مختلفة سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، ومن أهم المشاكل نذكر:

التلوث البيئي ويهم العناصر الأساسية للطبيعة وهي أربع: الهواء و التربة و الماء والضوء، وتعامل الإنسان مع هذه العناصر يؤثر في التوازن الطبيعي. وتعتبر الصناعة من الأسباب الرئيسية للتلوث، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن هذا القطاع لكونه محركا للتنمية والتطور البشري.

يؤدي التلوث الصناعي إلى التأثير المباشر على الإنسان "الحضري" (أمراض العيون و الربة وأمراض الجهاز التنفسي الأخرى).والحقيقة أن الملوثات الهوائية متزايدة، وقد تعمل كستارة مانعة دون وصول أشعة الشمس بكامل قوتها إلى سطح الأرض (مثال مدينة نيويورك حيث تحجب الملوثات الهوائية 25% من أشعة الشمس ،و في شيكاغو ترتفع النسبة إلى 40%) .وتضاف إلى الملوثات الهوائية بعض الملوثات المائية بالمدن والتي ترتبط أساسا بالصناعة ومقذوفاتها.

انتشار مظاهر السكن غير اللائق: يتمثل هذا السكن في أحياء الصفيح أو الأحياء العشوائية أو الأحياء غير القانونية (Les Ghettos: أحياء الأقليات العرقية أو الدينية. Les Taudis : أحياء الفقراء والمستضعفين)

انتشار الانحراف بشتى مظاهره إذ أصبحت تنتشر ببعض أحياء المدن كل أنواع الإجرام والسرقة والفساد .

ترتبط مشاكل التمدين **بدول العالم الثالث** عموما بالفقر وأيضا بكون أغلب هذه الدول عانت من الاستعمار وقد أثر ذلك على مدنها بمظاهر متعددة:

- الهجرة والتكدس السكاني.
- مشاكل البطالة وضعف التشغيل.
- مشاكل السكن و صعوبة التواصل بين أجزاء المجال الحضري.
- مشاكل تدهور نوايا المدن القديمة.
- ضعف التجهيزات الأساسية والاجتماعية كالصحة والتعليم.
- تضخم القطاع الثالث وظهور أنشطة غير قانونية.... إلخ.

تتجلى أهم المشاكل **بالبلدان المتقدمة** في تلوث البيئة نتيجة كثافة المراكز الصناعية وكثافة وسائل النقل، وما يخلق ذلك من ضجيج يؤثر على الإنسان مما أدى إلى ظهور أمراض حديثة ومتنوعة (الأعصاب، القلب...إلخ).

على العموم تعاني المدن أساسا من مشاكل بيئية في غياب التخطيط والتدبير:

- الاستيلاء على الأراضي الفلاحية،
- التلوث المائي والهوائي و المجالي عموما ،
- تكاثر النفايات بمختلف أنواعها وصعوبة تصريفها،
- السكن غير اللائق ،
- ضعف المجالات الخضراء ،
- تمركز الصناعة وما تحدثه من تلوث ....إلخ.

أمام مختلف هذه المشاكل انقسم المهتمون إلى اتجاهين في إيجاد الحلول:

- الفريق الأول : ينادي بمحاولة الحد من الهجرة وذلك بالاهتمام أكثر بالبوادي ومحاولة إثبات السكان بمجالهم الأصلي وكذلك تحديد النسل، بالإضافة إلى محاولة خلق مدن جديدة تتفادى بعض أخطاء المدن القديمة.
- الفريق الثاني: يتفق على ضرورة وحتمية النمو الحضري وبالتالي محاولة مواجهة هذا التطور بتوفير ما يتطلبه من حاجيات غذائية و سكنية ومرافق تجهيزية و خدماتية للأعداد المتزايدة من المدنيين، بالإضافة ضرورة التخطيط لتوسع المدن. (لقد فشل النموذج البرازيلي حيث ظهرت مدن الصفيح ببعض المدن رغم التخطيط المسبق لها).

المحور الرابع

المعطيات الجغرافية الأساسية المرتبطة بالتمدين

من أهم هذه المعطيات الجغرافية المرتبطة بالمدينة ينبغي الحديث عن عنصرين أساسيين و هما : الموقع Situation والموضع Site .هذين المصطلحين ليس لهما نفس المفهوم بل لكل منهما معناه الخاص.

ابتدأ الاهتمام بدراسة هذين العنصرين ارتباطا بالاهتمام الذي أولي للبحث في الظاهرة الحضرية مع بداية القرن 20، حيث تحدد مفهومهما ومنهجية دراستهما من خلال الدراسات الحضرية الأساسية لـM Blanchard و A . Demanageon.

قيام مدينة ما بمجال معين يختلف بمميزاته الخاصة الطبيعية (التضاريسية والمناخية والجيولوجية والهيدرولوجية..) وكذلك أيضا بمميزاته البشرية (مناطق جغرافية مختلفة اقتصاديا واجتماعيا و سكانيا... إلخ).

تؤثر هذه المميزات على ثلاث عناصر أساسية للمدينة وهي كالتالي : الشكل والحجم والدينامية .تؤثر هذه المميزات حسب خصائصها - توفرها أو ندرتها - على سرعة النمو الحضري ، ومن أهم ما ينبغي توفره مثلا الأرض القابلة للبناء ووفرة المياه ومواد البناء ثم مدى سهولة أو صعوبة التعامل مع العالم الخارجي...إلخ.

حظيت دراسة هذه المعطيات الجغرافية المرتبطة بالمدينة بأهمية كبرى مع بداية القرن العشرين، وقد أفرزت سابقا حتمية الوسط الطبيعي أي تغلب الطبيعة على الإنسان. حاليا ومع التقدم التكنولوجي والتقني، مازالت هذه المعطيات تحظى بأهمية على مستوى البحث والدراسة ولازال الاهتمام بالعنصرين معا:

- الموقع الذي يهم العلاقات الجغرافية على مستوى إقليمي (مفهوم الإقليمي الاتساع والمساحة) وبالتالي فإنه يساعد على فهم ازدهار مدن واضمحلال أخرى عبر التاريخ.
- الموضع الذي يهم العلاقات الجغرافية على مستوى محلي وبالتالي يساعد على فهم سير النمو الحضري وتقدير تكاليف إنتاج المجال الحضري.

1- مواضع المدن

التعريف: موضع المدينة هو الإطار الطبوغرافي الذي تقام به المدينة سواء مع بداية نشأتها أو عبر مراحل تطورها.

وبالتالي فيشترط في الموضع أن يتوفر على بعض المؤهلات الطبيعية التي تساهم في قيام المدينة بالمهمة أو الوظيفة التي أنشأت من أجلها ، ويخضع اختيار إنشاء المدن لعدة مقاييس وعوامل تخدم حاجيات الساكنة و الوظائف التي ستمارسها هذه التجمعات الحضرية، وبالتالي فإن لكل مدينة موقع وموضع خاصان بها، تتميز بهما عن غيرها من المدن الأخرى.

يعتبر الموضع تلك الرقعة الأرضية التي توجد بها المدينة باعتبار خصوصياتها الطبيعية (شكل التضاريس - الغطاء النباتي - الهيدرلوجيا .....) وبالتالي فقد يكون الموضع جبليا (موضع دفاعي) أو هضبيا أو سهليا، وقد يكون موضعا به عيون للاستحمام أو التداوي أو موضعا خليجيا (موانئ)... الخ.

يحدد الموضع طبيعة الوظيفة التي ترتكز على خصائص المكان ، وطبيعة المكان الذي تقوم عليه المدينة يحدد نوع الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة، وتغير هذه المواضع مع مرور الزمن ومع نمو المدينة واتساعها يرتبط في الغالب بتغير أو تعقد وظيفتها المرتبطة بتأدية خدمات مختلفة للساكنة

إن اختيار موضع المدينة يرتبط بالبيئة المحلية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة أثناء نشوء المدينة ، وبالتالي فإن للموضع قيمة متغيرة زمنيا أو تاريخيا، ثم وظيفيا حسب الوظيفة الأساسية المختارة للمدينة.

أنواع المواضع والعوامل التي تحددها

- المواضع الدفاعية :

ويعتبر من أهم المواضع السائدة فيما قبل الفترة المعاصرة نظرا لانعدام الأمن وكثرة الاضطرابات والهجمات (هجوم القبائل) مقابل ضعف إمكانيات الدول في توفير الأمن. لهذه الأسباب كانت المدن تنشأ في مواضع يسهل الدفاع عنها كما كانت تحاط بأسوار وتطلق عليها أسماء تفيد بطابعها الدفاعي : كالقلعة أو القصبة أو البرج (Acropolis) .

من أهم المواضع الدفاعية القديمة نذكر:

- موضع الروابي المرتفعة ذات السفوح المنحدرة ورؤوس التلال (الأكمات) وهي من المواضع الأكثر انتشارا بحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر قلب العالم القديم، كما يعتبر من أهم المناطق التي عرفت كثافة في التمدين مع نهاية القرن 19. (أبرز مثال بالمغرب مدينة زرهون).
- مواضع الجزر - خصوصا النهرية- و من أهم الأمثلة مدينة باريس التي أنشأت نواتها بجزيرة وسط نهر السين Seine)
- موضع الخلجان البحرية: أهم مثال بالمغرب مدينة طنجة.
- موضع المجاري المائية: التي تشكل حماية طبيعية للمدينة، سواء عند إحدى منحنيات مجرى النهر أو عند التقائه مع أحد روافده (أمثلة ليون Lyon، الخرطوم وبتسبرج Pitsburgh.

هذه المواضع الأخيرة - الخلجان والمجاري المائية - لا تشكل فقط مواضع دفاعية وإنما ذات أهمية اقتصادية أيضا.

- المواضع التي تساهم في خدمة اقتصاد المدينة

وهي المواضع التي توفر ضروريات المجال لتحقيق حياة حضرية (الماء مثلا) وكذلك توفر أساسيات الأنشطة الاقتصادية (نشاط رئيسي أو أنشطة مختلفة: تجارة صناعة خدمات).

من أهم هذه المواضع نذكر:

- مواضع الأنهار: توفر المياه الضرورية للمدينة، كما تمكن من التحكم في التيارات التجارية.
- مواضع المناجم: ابتداء من القرن 19 كمدن بانجلترا و مدن اللورين بفرنسا وكذلك المدن الفسفاطية بالمغرب.
- مواضع ينابيع المياه: المستحمات المعدنية.

أمثلة لبعض مواضع المدن بالمغرب

- **مواضع مرتبطة بالتضاريس :**

موضع قدم الجبل: مدينة بني ملال

موضع "فم": مدينة ايمنتانون

موضع "وادي" : مدينة المنزل و مدينة خنيفرة

موضع الفج: مدينة فكيك(فجيج)

موضع حوض أو منخفض: مدينة صفرو

موضع مركب: (وحدات تضاريسية مختلفة) مدينة فاس ومدينة تازة.

- **مواضع مرتبطة بالأنهار والسواحل :**

موضع العبور: مدينة مشرع بالقصيري بسهل الغرب.

موضع منعطف نهري: مدينة القنيطرة

موضع مصب: مدينة العرائش (نهر اللوكوس) (منطقة الهبط)

موضع رأس بحري: مدينة الصويرة.

موضع خليج بحري: مدينة طنجة.

موضع شبه جزيرة: مدينة سبتة المحتلة.

ملاحظة وخلاصة: يرتبط الموضع بظروف تقنية واقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، ويتغير الموضع مع تغير هذه الظروف.

2- مواقع المدن

هناك الموقع الفلكي ويقصد به تحديد المدينة من خلال خطوط الطول والعرض أي بالنسبة للإحداثيات الكرطوغرافية، أما الموقع الجغرافي للمدن فهو ذو علاقة وطيدة بالمعطيات البشرية وعلى رأسها الطرق كشرايين للتواصل داخل المدينة وتواصل هذا التجمع مع محيطه الخارجي القريب والبعيد.

إن العوامل التي تتحكم في موضع المدينة هي إلى حد كبير نفس العوامل التي تتحكم في موضع القرية، إلا أن حياة المدينة ونموها **رهين بموقعها** أكثر مما هو الشأن بالنسبة للقرية.

إذا كان الموضع يرتبط بالرقعة الضيقة التي تقام عليها المدينة فإن الموقع على عكس ذلك يشمل مجالا أوسع ينتمي عادة لما يسمى بمنطقة نفوذ مدينة ما (Aire d'influence) في إطار علاقة المدينة بالبوادي والمدن المجاورة و مناطق علاقات المدينة عموما.

التعريف:

الموقع (Situation) بكيفية مختصرة هو وضعية المدينة في علاقتها **بالوحدات الكبرى** التي تمكنها من القيام بوظيفتها الحضرية أو وظائفها من خلال العلاقات الضرورية لذلك.

ماذا نقصد بالوحدات الكبرى ؟

هذه الوحدات الكبرى قد تتجلى في المناطق الجغرافية الطبيعية أو في مجموعة من طرق المواصلات أو في مجموعة من الظروف البشرية والتاريخية المختلفة. ولذلك يمكن أن يتعدى موقع مدينة معينة حدود الوطن (مثال طنجة). تختلف الوحدات الكبرى حسب مستويات متعددة مثل :

- المستوى الجغرافي التضاريسي: اختلاف أو تشابه للوحدات التضاريسية.
- المستوى الجغرافي الاقتصادي: اختلاف أو تشابه للمؤهلات والإمكانيات الكامنة في اقتصاد الإقليم أو الأقاليم المحيطة بالمدينة، وتشمل الثروة الفلاحية والبشرية والمنجمية والسياحية و الغابوية... إلخ.

قديما لعبت طرق المواصلات دورا هاما في خلق مدن وتطور واتساع أخرى (مثال مدينة فاس و مراكش... إلخ) ومازالت هذه الطرق- بأشكال تطورها المختلفة - تلعب حاليا دورا كبيرا في مواقع المدن وبالتالي أهميتها ونموها.

إن إنشاء طرق جديدة وتحويل شبكة مواصلات قد يؤدي لتغيير أهمية مواقع بعض المدن (مثال مدينة الخميسات بعد إنجاز الطريق السيار فاس – البيضاء) ومعنى ذلك أن الموقع له قابلية للتغيير على المستوى الزمني في اتجاهين أساسيين اتجاه سلبي أو اتجاه إيجابي، وفي كلتا الحالتين يكون له تأثير مباشر على حياة المدينة.

مثال مدينة مرسيليا: اتجاه سلبي ثم إيجابي: مركز هام بالبحر المتوسط حتى القرن 17 ← ثم ظهور العالم الجديد ← تحول القوة ← فقد الأهمية ← ثم اتجاه إيجابي بعد فتح قناة السويس (نقل البترول من الشرق العربي) توفير شبكة من أنابيب النفط وتوزيعه على كل الدول المنتمية للسوق الأوربية المشتركة.

كثير من المدن يمكن أن تستغني أو تتخطى أهمية الموقع في ديناميكيتها وذلك حينما تصل الى تكوين مجموعة من الأنشطة والديناميكية الداخلية مثلا مدينة نيويورك (ميكالوبليس) منذ الحرب العالمية الثانية فقدت شيئا من أهميتها لصالح المناطق الساحلية الغربية (لوس أنجلس وسان فرانسيسكو... الخ) ومعنى ذلك تحويل اقتصادي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادى، إلا أن نيويورك احتفظت بأهميتها وديناميكيتها نظرا للحجم الذي بلغته.

قد يكتسب الموقع أهميته نتيجة قرارات سياسية وطنية أو أجنبية ، ومثل ذلك مدينتي الرباط و الدار البيضاء (العاصمة السياسية والعاصمة الاقتصادية)اللذان اكتسب موقعهما الساحلي أهمية كبرى نتيجة اختيار استعماري.

أنواع المواقع :

يمكن التمييز بين مجموعتين من المواقع :

المجموعة الأولى مواقع الاتصال: معنى ذلك الاتصال ما بين وحدات طبيعية أو بشرية متباينة

- اتصال تضاريسي طبغرافي: خلق اتصال وحدتين تضاريسيتين مختلفتين مجموعة من المدن مثال المدن الديرية بالمغرب - خصوصا دير الأطلس المتوسط ودير الأطلس الكبير- وهي تمثل تكاملا اقتصاديا.
- الاتصال البيوميناخي: تكثر المدن في مجال الاتصال البيوميناخي مثال مدن الاتصال بين السفانا والغابة الاستوائية بإفريقيا.
- مناطق اتصال البحر باليابسة: تنتج المدن الشاطئية أومدن الموانئ أو المدن الساحلية، وهي ذات أهمية تاريخية وسياسيةواقتصادية وسياحية،كما تلعب دور الوسيط بين البلد والخارج.
- مناطق الاتصال السياسي: تتمثل في المدن التي توجد بهوامش البلد أي المدن المجاورة للحدود، وتعرف بنمو تبادل تجاري قانوني وغير قانوني.

المجموعة الثانية مواقع التقاطع: ويقصد بذلك تقاطع عناصر طبيعية أو بشرية وخصوصا الأودية و وطرق المواصلات، وهي مواقع مهمة لازدهار التجارة، وقد ساعدت على ظهور ونمو مدن متعددة منذ فجر التاريخ.

من أهم أنواعها:

- تقاطع طرق مواصلات (مثال مدينة فاس: تقاطع طرق تجارية)
- تقاطع أودية وطرق مواصلات.

أمثلة لبعض مواقع المدن بالمغرب:

- موقع ممر : مثال مدينة تازة .
- محور مواصلات: مثال مدينة تيفلت ومدينة الخميسات.
- تقاطع طرق: مثال مدينة فاس
- موقع ميناء أو مطار: مثال مدينة البيضاء
- موقع حدودي: مثال مدينة وجدة
- موقع اتصال تضاريسي: مثال مدن دير جبال الأطلس مدينة الحاجب .
- موقع مضيق: مثال مدينة طنجة.

خلاصة: لا ينبغي المغالاة في الاعتماد على الموقع لتفسير ديناميكية أو ركود مدينة من المدن، إذ ينبغي الأخذ بعين الاعتبار تغيره التاريخي حسب الظروف الاقتصادية والسياسية على وجه الخصوص.

المحور الخامس : خلايا النسيج الحضري

يتكون النسيج الحضري من خلايا مختلفة الأحجام أهمها وحدتين :الخلية الصغرى ويمثلها المسكن الحضري ثم الخلية الكبرى ويمثلها الحي الحضري.

1 - المساكن الحضرية

قبل الحديث عن التعريف والأنواع ينبغي معرفة الاختلافات المميزة بين المسكن الحضري والمسكن القروي ، وهذه الاختلافات متعددة تشمل الهندسة المعمارية و الوظيفة و التجهيزات و مواد البناء ....و اختلافات اقتصادية واجتماعية وثقافية... إلخ .

هناك اختلاف للمسكن أيضا على المستوى الزمني: سابقا اختلاف فيما بين القرى والمدن و على المستوى العالمي

وحاليا تقلص الاختلاف بين المسكن الحضري والقروي وخصوصا بالدول المتقدمة بالإضافة إلى تشابه خصائص هذا المسكن على مستوى المعمور.

تعريف المسكن الحضري :

المسكن الحضري مجال للإيواء فقط تختلف هندسته ومرافقة حسب اختلاف المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية وحسب المستوى التاريخي لبنائه.

مواد وتقنيات بناء المسكن الحضري:

حاليا تتوحد وتتقارب تقنيات وتنوع مواد البناء على مستوى عالمي (Uniformisation) لأسباب أهمها تطور وسرعة الاتصال وأهمية وسائل النقل. وتتجلى الاختلافات الأساسية حاليا في الإمكانيات المادية للسكان و في أشكال المسكن الحضري حسب التجزئة العقارية.

نظرا لأهمية قطاع البناء في ميدان الاستثمار فإن مواد البناء عرفت تطورا كبيرا وتنوعا هائلا، ومن أهم مواد البناء الحضرية نذكر: الحجر و الإسمنت والرمل و الحديد بالإضافة إلى الخشب و الألمنيوم والجبس والزليج و مواد الصباغة والزجاج... إلخ، وهذه المواد تعرف تطورا إيجابيا او سلبيا حسب تطور تقنيات البناء أو ما يسمى بموضة البناء الحضري. حاليا ظهر ما يسمى بالبناء الصناعي

الذي لا يقتصر فقط على صناعة مواد البناء بل يتعداه إلى صناعة أجزاء البناء الجاهزة للتركيب (Les éléments préfabriqués) في إطار مصانع حديثة وضخمة.

غالبا ما تعرف مواد البناء ارتفاعا في أسعارها نتيجة تطور كميات الاستهلاك وتطور أثمان المواد الخام لصنع مواد البناء بالإضافة إلى تدخل الوسطاء والتجار الذين يعملون بشكل غير مباشر على ارتفاع أثمنة العقارات المبنية ،ويعكس استهلاك مواد البناء ديناميكية حركة هذا القطاع وما يرافقه من أشغال عمومية لإنشاء البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

يعتبر الغش في بناء المساكن الحضرية ظاهرة ترتبط بالأحياء الهامشية أو غير القانونية عموما وتتجلى هذه الظاهرة في الخلل المفتعل بتصاميم الحديد و النقص في مكونات الإسمنت المسلح. ترتبط هذه الظاهرة أساسا ببعض المقاولات ومؤسسات البناء المتوسطة والصغيرة الحجم أساسا والتي يجب أن تحظى بمراقبة إدارية أكثر صرامة لمحاربة ظاهرة الغش في البناء وإنقاذ الأبرياء من نتائجها الوخيمة.

فيما قبل كان البناء يعتمد على تكييف المواد المحلية مع البيئة الطبيعية واستعمال المواد المحلية في البناء، مما أدى إلى ظهور تقنيات وأساليب بناء متعددة وأشكال معمارية وهندسية متميزة و أفرز بالتالي مقومات أساسية للتعبير عن الشخصية الوطنية.

حاليا: هناك توحيد نسبي عالمي على مستوى مواد البناء والهندسة المعمارية مما يعمل على خلق التشابه بين مدن عصرية متعددة بدول مختلفة على أساس انعدام عناصر التمييز.

أنواع المساكن الحضرية:

تختلف المساكن الحضرية حسب أنواع متعددة ومن أهمها نذكر:

السكن الفردي: (Habitat Individuel)وهو سكن للطبقة المتوسطة والغنية أساسا، وهو سكن من إنتاج الخواص في الغالب، إلا أن الدولة والمؤسسات أصبحت تساهم فيه بنسبة أكبر حاليا.

السكن الجماعي: (Habitat collectif)وهو سكن اقتصادي أساسا (سكن العمارات المتعددة الطوابق للكراء أو الشراء) وهي منتوج للدولة أو الخواص أو الدولة والخواص معا.

يعتبر السكن غير القانوني مثل السكن القصديري أو السكن الهامشي.... (Habitat Bidonvilles-précaire) سكنا غير لائق عموما للعيش الكريم ينشأ فوق أراضي في ملك الدولة أو الخواص أحيانا، وهناك محاربة لهذا النوع من السكن على المستوى العالمي (مثال دوار العسكر بحي ظهر المهراز فاس و هو يعرف مؤخرا تحولات و إعادة هيكلة).

2- الأحياء الحضرية

مفهوم الحي مسألة صعبة نظرا لاختلاف المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد هذا الجزء أو الخلية من النسيج الحضري. ومن أهم التعاريف نذكر :

"الحي ذو مظهر خاص ويتميز بملامح مشتركة تمنحه وحدة وتميز مقارنة بأحياء أخرى."

«Le quartier est doté d'une physionomie propre et caractérisé par des traits distinctifs qui lui confèrent une certaine unité et une individualité ».

Maurice Imbert, Article « Quartier » in dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement. P 661-665.

الحي يتميز أحيانا بالموضع أو الوحدة الهندسة المعمارية، وأحيانا أخرى بساكنيه من حيث الوضعية السوسيواقتصادية أوالطبقية أوالدين أوالعرق... إلخ.

مقاييس تعريف الحي الحضري

تختلف الدراسات والتخصصات في تحديد مقاييس تعريف الحي ويرتبط المقياس القانوني أو الإداري بالتخطيط وبالتسميات التي يختارها المسؤولون الإداريون أو بالتسميات التي يطلقها السكان على الحي. وقد يرتبط الحي بأسماء القطع الأرضية التي تعمل الدولة على تجهيزها للاستهلاك والبناء.

تحدد الدراسة الجغرافية ثلاث مقاييس أساسية لتعريف الحي وهي:

أ- **المقياس المرفلوجي:** ويعتمد على نوع السكن ونوع البناء، أي على حتمية توفر عناصر التشابه بين أنماط السكن والترابط بين أجزاء الحي.

ب- **المقياس الاجتماعي**: يرتبط بالمقياس السابق إلا أنه يرتكز أساسا في التمييز بين الأحياء على الشرائح الاجتماعية للسكان. ويختلف مفهوم هذا المقياس في مضمونه باختلاف نوع المجتمع (تقدمه الاقتصادي وخصوصياته الحضرية) ويميز هذا المقياس الأحياء انطلاقا من مؤشرات مختلفة مثل:

درجة ونوع التجهيزات المختلفة ـ الديموغرافيا والكثافة السكانية ـ البنية سوسيواقتصادية.

ج- **المقياس الوظيفي:** ويرتبط بنوع الوظائف والأنشطة المتواجدة بالحي وغالبا ما ترتكز على أهم نشاط من الناحية المجالية والاجتماعية، وغالبا ما يرتبط هذا النشاط بالتجهيزات والمرافق العامة الموجودة بالحي.

أنواع الأحياء الحضرية حسب الوظيفة:

حسب المقياس الأخير يمكن تحديد مجموعتين من الأحياء: المجموعة الأولى تهم الأحياء الاقتصادية أو ذات الأنشطة، ثم المجموعة الثانية وتشمل الأحياء السكنية.

- **الأحياء الاقتصادية أو ذات الأنشطة** وتضم أنواع مختلفة حسب النشاط الرئيسي:

أ- **أحياء التجارة والخدمات:** غالبا ما توجد هذه الأحياء وسط المدينة أي بالمركز، كما يرتبط بالنواة القديمة للمدن (كالمدن الأصيلة بالنسبة للعالم الإسلامي)، وتعرف هذه الأحياء أهمية اقتصادية بالغة على مستوى تركز رؤوس الأموال، وكثافة الزبناء والمترددين على المجال.

ب- الأحياء الإدارية: تبدو هذه الأحياء واضحة خصوصا بالمدن الكبيرة ومن بينها العواصم السياسية، وكذا بالمدن الحديثة التي تخضع لتصميم مسبق. يتركز بهذه الأحياء الإدارات العمومية ومختلف الوزارات بقصد تسهيل عملية تنقل المواطنين المستهلكين لهذا النوع من الخدمات (مثل حي الوزارات بالرباط).

ج - الأحياء الصناعية: توجد في الغالب بهوامش الحزام الحضري للمدن، وتطرد هذه الأحياء إلى الهوامش كما توسع مجال المدينة نتيجة ما يحدث القطاع الصناعي عموما من تلوث، تتعدد الأحياء الصناعية بالمدن حسب أهمية النشاط الصناعي، وقد توجد في هذه الأحياء مجالات خاصة بسكن العمال (المدن السياسية).

د - الأحياء العسكرية: وتتميز بتركز التكنات العسكرية بالإضافة إلى المصانع المرتبطة بها وكذا أحيانا سكنى المستخدمين بهذا القطاع (مثال ظهر المهراز).

ه -الأحياء الجامعية: لا تشمل فقط الكليات وإنما أيضا أحياء الطلبة سواء بالحي الجامعي أو خارج هذا الحي بالإضافة إلى سكن موظفي الجامعة وجل الأنشطة المرتبطة بهذا التواجد الثقافي.

و - الأحياء السياحية :وتضم مختلف أنواع الإيواء السياحي والمطاعم والمقاهي ومرافق الترفيه والحدائق وغيرها من العناصر التي تخدم بالأساس السياح بالإضافة إلى الساكنة.

هناك أيضا بعض الأنواع الأخرى من الأحياء الاقتصادية تتخصص في أنشطة دقيقة وحديثة تواكب التطور التكنلوجي والتقني الحالي.

- **الأحياء السكنية :** النشاط الرئيسي لهذه الأحياء هو إيواء السكان إلا أنها لا تخلو من وجود محلات تجارية للبيع بالتقسيط أو خدمات بسيطة ،و يمكن التمييز بين أحياء سكنية مختلفة منها أحياء الفيلات، أحياء السكن الاقتصادي، أحياء السكن الفردي، وأحياء الصفيح... إلخ وقد يكون التمييز بين الأحياء على أساس عنصري -عرفي أو ديني.

3 - تعدد قوى إنتاج خلايا النسيج الحضري

يعتمد إنتاج خلايا النسيج الحضري - مسكن وأحياء - على قوى مختلفة خاصة وعامة قديمة قدم التعمير، إلا أنه قد ظهرت عناصر حديثة في مجال العقار مع نهاية القرن 19 وخلال القرن العشرين.

تشمل قوى إنتاج العقار التقليدية تدخل الخواص سواء في بناء مساكن فردية وشخصية أو بناء مساكن للكراء أو للمضاربة العقارية.وتتدخل الدولة في التجهيزات والمرافق أساسا، بالإضافة إلى المساهمة في بناء المساكن من أجل موظفيها أو من أجل حل مشاكل سكنية.

تختلف قوى إنتاج العقار الحديثة نسبيا ومن أهمها نذكر:

- **مؤسسات القروض السكنية:** وهي من أهم عوامل تطور وتيرة تطور قطاع البناء. تعرف هذه المؤسسات عموما بتفضيل حماية مصالحها قبل إرضاء المستفيدين ،هذا بالإضافة إلى أن سياسة القروض السكنية ترتبط بمثيلاتها في البلدان الغربية - كفرنسا مثلا- وتبتعد عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية (مثال القرض العقاري والسياحي - البنك الشعبي... إلخ).

تختلف وظائف مؤسسات القروض حسب اشتغالها المباشر أو غير المباشر بقطاع البناء والسكنى، فهناك مؤسسات تختص بشراء الأراضي وتجهيزها وأخرى تقرض فقط لشراء أو بناء مسكن، بالإضافة إلى مؤسسات تقوم بعمليات البناء من أجل البيع أو الكراء ومؤسسات تجمع بعض هذه المهام. وبعض هذه المؤسسات التي كان أغلبها ينتمي للقطاع العام أصابتها الخوصصة في معظمها حاليا.

- **التعاونية السكنية:** وهي ظاهرة حديثة نسبيا، وتعد من أهم الحلول الناجعة لمحاربة المضاربة العقارية في إطار غياب سياسة سكنية رزينة. أهمية هذه الظاهرة على المستوى العالمي تختلف حسب تقدم مستوى الوعي الحضري ومستوى التعليم. وتعتبر التعاونية السكنية مؤسسة خاصة تمثل شركة أشخاص وأموال تسير من طرف أصحابها ولصالحهم، وتسعى لتحسين الوضعية السكنية لأعضائها مع تخفيض ثمن التكلفة ورفع جودة منتوجاتها.

المحور السادس

مرفلوجية المدن والتخطيط الحضري

تعرف المدن توسعات مستمرة لمجالها سواء بشكل عشوائي أو منظم وقانوني، وتؤثر هذه التوسعات على شكل النسيج الحضري ليمثل نوعا معينا من أنواع التصاميم الحضرية ، كما تستدعي هذه التوسعات ضرورة التخطيط الحضري لتجاوز المشاكل والإكراهات.

1 - أنواع وأشكال التوسعات الحضرية:

توسع المجال الحضري إما أن يكون توسعا مخططا أو توسعا عشوائيا :

- بالنسبة للتوسع المخطط فإنه يتبع تصميما مدروسا من طرف المسؤولين،وهذا التصميم ينبغي أن يستجيب لمتطلبات السكان ويمنع فوضى حرية البناء كما ينبغي أن يخلق ظروف العيش الكريم بالمدينة. في إطار هذا التوسع المخطط عملت جل الدول - رغم اختلاف منهجها الاقتصادي واختلاف قوتها - على خلق مدن جديدة ومتوسطة لتخفيف وكبح التطور السريع للمدن الكبرى.

- بالنسبة للتوسع العشوائي أو غير المخطط أو غير القانوني فيمكن تقسيمه إلى نوعين:

أ- **التوسع التراكمي:** يستغل المساحات الفارغة بالمجال الحضري لأسباب مختلفة مثل أسعار الأرض والمضاربة العقارية أو الطبوغرافيا أو القرب من المركز.

ب- **التوسع المتعدد النوى:** ويتميز هذا التوسع بظهور أحياء هامشية بالنسبة للمركز لأسباب متعددة أيضا عقارية أو طبغرافية أو وظيفية... إلخ.

يرتبط التوسع الحضري أحيانا بما يسمى بالضاحية.

2 - اختلاف أشكال التصاميم الحضرية:

تتوزع المرافق المختلفة للمدن في إطار أحياء حسب تصميم معين، وتختلف أنواع هذه التصاميم حسب شكلها، ويمكن حصر هذه الأشكال في خمس: (أنظر الرسم المرافق)

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز - فاس

أنواع الخطط الحضرية

A 156

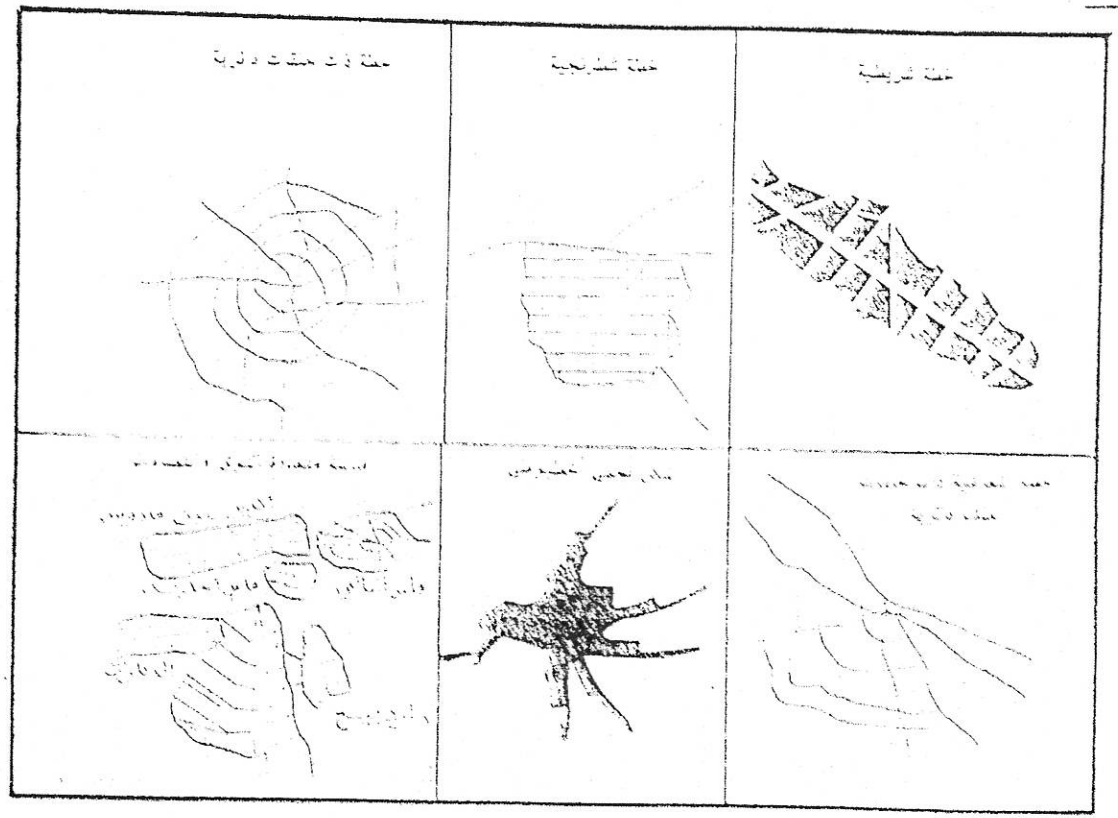

جغرافية المدن : د. المرغيني

التصاميم الحضرية حسب المستوى التاريخي:

تختلف المدن حسب تاريخ تخطيطها إلى ثلاث:

- **مدن ذات تصميم مسبق**: وهي في الغالب مدن جديدة، قد ترتبط بمدن دمرت بسبب كوارث (مثل بيروت وأكادير) أو مدن منجمية أنشأ ت من أجل غرض اقتصادي.
- **مدن ذات تصميم مرمم**: ويتبع هذا التصميم التطور التاريخي إذ تشمل المدينة نواة أصلية مرممة، أي وقع فيها تغير بالإضافة إلى ظهور أحياء حديثة.
- **مدن ذات تصميم عادي**: وهي مدن تاريخية يعكس تصميمها أهم مراحل تطورها دون تغير أو ترميم لمعالم المجال القديم.

3 - التخطيط الحضري

يعتبراستهلاك وتوسع المجال الحضري من أهم نتائج التطور السريع للتمدين، سواء على مستوى المدن الحديثة أو القديمة وكذلك على مستوى المدن الصغيرة أو المتوسطة أوالكبيرة عالميا، وهذا التوسع يدعو بالضرورة إلى الاهتمام بالتخطيط.

دوافع التخطيط الحضري:

تمثل دوافع التخطيط في الغالب أهم أسباب التطور السريع للتمدين، ومن بين هذه الدوافع نذكر:

- الديمغرافيا: ويتجلى هذا العامل في تزايد عدد سكان المدن سواء عن طريق الهجرة أو الزيادة الطبيعية.
- العوامل الإجتماعية والثقافية: ترتبط بالعامل السابق إذ أن تطور الثقافة الحضرية الإنفرادية وتفكك البنية العائلية في العصر الحديث أصبح يدعو إلى المزيد من الإنتاج السكني، وبالتالي إلى اتساع المجال الحضري وضرورة التخطيط.
- العوامل الاقتصادية: تتجلى أساسا في ديناميكية الاقتصاد الحضري وفي المضاربة العقارية واحتكار الأراضي الصالحة للبناء سواء داخل المجال الحضري أو بهوامشه من طرف ملاك أو شركات عقارية.
- العوامل التقنية والهندسية: تتجلى في اختلاف أشكال التوسع الحضري الحديث مثل التوسع العمودي بالمركز والتوسع الأفقي بالهوامش ، ويستهلك هذا النوع الأخير مجالات متسعة ليس فقط للسكن وإنما أيضا لما يستدعيه هذا السكن من مرافق تجهيزية وخدماتية.

على العموم تشمل دوافع التخطيط الحضري عناصر متعددة ترتبط بصعوبة الحياة في المدن - وخصوصا المدن الكبرى - نتيجة مشاكل متعددة قد تتجلى أساسا في التلوث وفي المستوى الكمي والكيفي للتجهيزات الضرورية والكمالية.

مفهوم التخطيط الحضري :

الخطة أو التخطيط هو التصميم الأساسي في تنظيم المجال وفي تسهيل عملية الإنتاج والإيواء والخدمات التي يوفرها هذا المجال للسكان.

تختلف الأراء حول تاريخ التخطيط إلا أنه من الأرجح كون هذه الظاهرة قديمة، ويعتمد تخطيط المدن على مجموعة من الإجراءات في تسيير المجال الحضري وتمس هذه الإجراءات أساسا شكل المدينة واتجاهات توسعها كما تمس جميع أشكال التوسع العمراني : السكني والاقتصادي والاجتماعي و التجهيزي.

تكتسي التصاميم التعميرية أهمية كبرى في التجمعات الحضرية على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد أهميتها في كونها تمتد زمنيا على المدى المتوسط أوالبعيد، والمؤكد حاليا هو أنه لا وجود لمدينة بدون تخطيط ولا تطور لها إلا بالتخطيط.

إكراهات التخطيط الحضري :

يواجه إعداد التخطيط والتصاميم الحضرية مشاكل وإكراهات متعددة بشرية أكثر منها طبيعية ومن أهمها نذكر:

- **الإطار الطبغرافي:** وهو عامل طبيعي يؤثر حسب سهولته أو وعورته في وسائل و تقنيات وكلفة البناء.
- **التطور الديموغرافي:** وهو عامل طبيعي وبشري يؤثر حسب وثيرة تطوره في التخطيط.
- **الإطار التاريخي للمدن:** وخصوصا المدن القديمة والكبرى والتي قد تتعارض فيها اختيارات التخطيط بين الحفاظ عن الأصيل أو مسايرة التطور الحديث.
- **ملكية الأراضي:** والتي تخلق مشاكل لتطور المدن نتيجة تراجع في الاحتياطي العقاري الخاص أو العام بالإضافة إلى مشكل اختلاف أنواع الملاك(مثال في المغرب : الخواص - الحبوس - أراضي الجيش - ملكية الدولة....).

- **ضعف الموارد المالية:** وهي جد مهمة إذ من الضروري تطوير ميزانية المدينة لتوفر التجهيزات الأساسية وتطبيق ما اختاره التخطيط.
- **الأطر والمصالح الإدارية المسؤولة عن التخطيط:** وتشكل عائقا للتخطيط خصوصا في دول العالم السائرة في طريق النمو نظرا لقلة هذه الأطر أو عدم كفاءتها د، وأحيانا يبدو غياب الانسجام والتعاون بين مختلف الأطراف المسؤولة عن التهيئة والتدبير الحضريين.

أدوات التخطيط الحضري:

يعتمد تخطيط وتصميم المراكز الحضرية على دراسات متخصصة للتنمية تختلف تسميتها أحيانا من بلد لآخر، وقد يتغير الاسم على المستوى الزمني بنفس البلد، نذكر على مستوى المغرب أداتين أو وثيقتين أساسيتين:

أ- التصميم التوجيهي أو المديري للتهيئة الحضرية: Schéma directeur ويهدف إلى بلورة التوجهات العامة والأهداف الأساسية المحددة في التخطيط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الواردة في المخطط التوجيهي لإعداد التراب الوطني.

يهم هذا التصميم الوسط الحضري برمته بالإضافة إلى المناطق المجاورة والتي تؤثر فيه ويؤثر فيها بشكل مباشر تأثيرا اقتصاديا أو اجتماعيا أو حضاريا أو ديمغرافيا أوعمرانيا... إلخ.

ب- التصميم الإعدادي في تنظيم وتوجيه المجال الحضري : يعمل على تحديد مختلف المناطق الحضرية وتمييز كل منطقة بنشاط معين ويحدد أنظمة البناء كما يحدد التزامات الإدارات العمومية والجماعات المحلية بخصوص المشاريع العمومية والمرافق الاجتماعية التي يجب أن تواكب تطور المدينة ونموها الديمغرافي .

ويسعى هذا التصميم لتحقيق عدة أهداف عمرانية واجتماعية واقتصادية أهمها:

- إعطاء الأراضي هويتها العقارية: ووظيفتها الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد مجال استعمالها: منطقة سكن (فيلات أوسكن اقتصادي...) أو منطقة تجارية أو صناعية أوإدارية.... إلخ.
- تحديد المرافق الضرورية للسكان: تعليمية وصحية وترفيهية، بالإضافة إلى شبكة الطرق والأزقة والساحات العمومية والملاعب الرياضية... إلخ.
- تتبع النمو الديمغرافي كي يحافظ على التوازن بين الزيادة السكانية وحاجيات السكان.

د. صباح سرغيني
كلية الآداب ظهر المهراز فاس

المراجع

- مصطفى عمر التير 1995: اتجاهات التحضر في المجتمع العربي. منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع.
- القصير عبد القادر 1992: الهجرة من الريف إلى المدينة: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب. دار النهضة العربية بيروت.
- القصير عبد القادر 1994: أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري، مثال المجتمع المغربي. دار النهضة العربية بيروت.
- المعهد العربي لإنماء المدن 1989: النمو الغمراني الحضري في المدينة العربية: المشاكل والحلول. اصدارات المعهد الرياض.
- المعهد العربي لإنماء المدن 1993: ترجمة وإعداد " ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث: أسبابها وآثارها السلبية" اصدارات المعهد الرياض.
- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس 1994: المدينة المغاربية عدد خاص (9).

المراجع بالفرنسية :

- Antoine Bailly etal 1998 : Les concepts de la géographie humaine. Ed Armand Collin.
- Association Marocaine des sciences Administratives 1994 : Politiques Urbaines au Maghreb. Actes du colloque de Casablanca. Coordinateur Abderrahman ELBAKRIUI.
- Claude Chaline 1986 : La dynamique urbaine. Ed. PUF.
- F. ASCHER 1995 : Métapolis ou L'Avenir des villes. Odile Jacob, Paris.
- Groupe d'auteurs 1986 : Petites villes et villes moyennes dans le Monde Arabe. Publication URBAMA Fascicules de recherches 16 et 17.
- J. BEAUJEU-GARNIER 1995 :Géographie urbaine. coll. U, Armand Colin Paris.
- J. BONNET 1994 : Les Grandes Métropoles mondiales. Ed. Nathan Paris.
- Laalami Mohamed 1997 : Population et modes d'habiter en milieu urbain. Collection Etudes socio-économiques sur la population.
- Le Monde 1991 : La ville et ses banlieues. Dossiers et documents N185 février 1991.
- Meziane Mustafa 1988 : Un aperçu moderne du concept d'urbanisation. Ed. moderne.
- Marouf Nadir 1981 : la relation ville compagne dans la théorie et la pratique. Contribution à une sociologie rurale des pays dominés. Office des publications universitaires Alger.